

الأزمة الاقتصادية الأرجنتينية الأسباب والمعالجات

كثيرةً هي الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها بلدان العالم، لكن الأزمة التي أصابت الأرجنتين كانت بنكهة مميزة، نتجت عن السياسات الاقتصادية المتخبطة والمتراكمة من جانب الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة منذ مطلع التسعينات، وسرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية تمثلت في الفراغ الدستوري الذي تكرر خمس مرات خلال أسبوعين فقط .

وقد كانت مقولة الرئيس الأرجنتيني إدوارد دوهالدي: " بأن الأرجنتين أصبحت مفلسة ومعدمة" أصدق تعبير عن الوضع الذي سارت إليه الأمور في الأرجنتين.

2002 أسوأ عام يمر على الأرجنتين:

في عام 2002 عانى الاقتصاد الأرجنتيني من أسوأ عام له منذ عام 1891، و بدأ تراكم الانحدار الاقتصادي منذ أواخر عام 1998.

وتسببت أزمة الأرجنتين بحصول الركود في البارغواي والأورغواي، وساهمت في بطء نمو الاقتصاد في البرازيل، وذلك لأن الأرجنتين تعد الشريك الرئيسي مع هذه الدول الثلاث، وتعد الأرجنتين من أواخر البلدان بين البلدان النامية، التي كانت تعاني من أزمات العملة وأزمات مالية منذ أزمة المكسيك عام 1994 - 1995 .

وكانت تجربة الأرجنتين غير سعيدة وتم استخدامها كدليل على أن سياسة اقتصاد السوق الحر تؤدي إلى الكارثة، وأن سياسة سعر الصرف الثابت لاتعمل.

إذا فهمنا ما حدث في الأرجنتين وإذا كانت هذه الادعاءات صحيحة، فإن هذا يساعد في الوقاية أو التخفيف من الأزمات المالية في المستقبل.

يختلف هذا التقرير عن غيره من التقارير التي كتبت عن أزمة الأرجنتين من حيث عمقه وسعته، أنه يلخص تاريخ الأرجنتين الطويل من المشاكل السياسية والاقتصادية.

إنه يحلل التفسيرات للأزمات ويناقش ماذا كان على الأرجنتين فعله للوقاية من هذه الأزمة، وماذا يجب أن تفعله لتتعافى من هذه الأزمة؟ وأيضاً التحقق من تأثير هذه الأزمة على البنية الاقتصادية العالمية، وسياسة الولايات المتحدة لتطوير البنية الاقتصادية العالمية.

لمحة عن الأزمة منذ عام 1998 حتى عام 2002 بالأرقام:

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 28% عن ذروته في عام 1998 إلى القعر عام 2002.
- كانت قيمة سعر صرف عملة الأرجنتين البيزو تعادل 1 دولار منذ نيسان عام 1991 و انخفضت قيمتها في كانون الثاني عام 2002، ووصلت إلى مايقارب 4 بيزو مقابل الدولار قبل أن تتعافى قليلاً.
- وكان معدل التضخم سلبياً منذ مطلع التسعينات، وكانت نسبته 41% عام 2002.
- وارتفع معدل البطالة باستثناء الموظفين في المؤسسات الحكومية وبرامج الإغاثة، من 12.4% عام 1998 إلى 18.3% عام 2001، وإلى 23.6% عام 2002.
- ارتفاع معدل الفقر من 25% عام 1998 إلى 38% عام 2001 و إلى 57.5% عام 2002 .
- وانخفضت القيمة الحقيقية للأجور، إذا تم احتساب التضخم بنسبة 23.7% عام 2002.
- وانخفضت القيمة الحقيقية لمبيعات الأسواق 5% عام 2001 و 26% عام 2002.

خلفية حدوث الأزمة :

• التاريخ الاقتصادي المضطرب للأرجنتين.

إن الصعوبات الحالية للأرجنتين لم تكن عادية فقط من حيث شدتها، لقد كان لها تاريخ من المشاكل الاقتصادية والسياسية المزمنة. فبعد الإطاحة بالاستعمار الإسباني بعد حرب الاستقلال التي بدأت عام 1810، بدأت ولايات الأرجنتين بالافتتال فيما بينها، وكان هناك توتر سياسي واقتصادي مستمر بين المحافظات و(بامبا) وهو مركز سهل خصب، والذي تشكل بيونيس آيريس مينأؤه، وبشكل صامت مازال الصراع مستمراً حتى الآن، وتعد بيونيس آيريس أغنى من بقية سهل البامبا، في حين تعد البامبا أغنى من بقية مناطق الأرجنتين.

لم يكن هناك حكومة مستقرة شاملة لكل البلاد حتى عام 1862، وخلال نصف القرن الأول من الاستقلال، فإن حكومات المحافظات والحكومات المركزية كانت تمول العجز في الميزانية عن طريق طباعة العملة، وقد عانت الأرجنتين من التضخم المستمر، بالرغم من النمو الاقتصادي الذي كان ظاهراً بشكل جيد.

في أواخر القرن التاسع عشر شهدت الأرجنتين ازدهاراً اقتصادياً، بسبب ارتفاع الصادرات من القمح و لحم العجل إلى أوروبا مستفيدةً من التكنولوجيا الحديثة للسكك الحديدية، و السفن المجهزة بالثلاجات، وكان نمو إجمالي الناتج الحقيقي لكل شخص يتسارع بمعدل 2.5% سنوياً من عام 1870 حتى عام 1913، وهو نمو سريع بالنسبة لتلك الحقبة.

ولم يكن النمو سهلاً بشكل دائم، حيث عانى اقتصاد الأرجنتين من أزمات قاسية شبيهة بالأزمة الحالية، فنشأت الأزمة من مشكلة ميزانية الحكومة الفيدرالية، وفي عام 1898 لم تقم بدفع ديونها المحلية بالذهب كما وعدت، وإنما بعملتها المحلية التي لم تكن قابلة للتحويل إلى ذهب، وكانت نتيجة تلك

الأزمة هروب الاستثمارات من البلد، وإفلاس البنوك وانخفاض العملة وإعلان الحكومات المحلية عدم قدرتها دفع ديونها الخارجية والتضخم والكساد، والتي انتهت باستقالة الرئيس.

وبعد جراحة من إصلاحات السوق الحر، لإصلاح المشاكل التي بدأت منذ منتصف عام 1890 تمتعت الأرجنتين بحوالي 20 سنة من استعادة النمو، وجذبت الأرجنتين الاستثمارات الخارجية بشكل خاص من بريطانيا، واستقبلت العمالة الخارجية بشكل خاص من إيطاليا وإسبانيا، و طورت قاعدة صناعية في بيونس آيريس، وأصبحت واحدة من أغنى بلدان العالم.

ومن عام 1902 حتى عام 1914 أصبح لدى الأرجنتين نموذج النظام النقدي القائم على مجلس النقد، حيث ثبتت سعر صرف البيزو مع الذهب، و جميع الأوراق النقدية التي أصدرتها الحكومة وفق نسبة معينة كانت مغطاة بنسبة 100% من الذهب أو بأدوات استثمارية مغطاة بالذهب.

قانون مجلس النقد:

وللتوضيح فإن (قانون مجلس النقد)، هو هيئة مالية تتخذ القرارات حول تقييم عملة دولة ما، خاصة عند ربط معدل صرف العملة المحلية بعملة أجنبية، وهي القيمة المساوية لهذا النقد الأجنبي المحتفظ به كاحتياطي، عندها يسمح مجلس النقد بالتبادل اللامحدود ما بين العملة المحلية المربوطة بعملة أجنبية، و يكسب مجلس النقد من الفائدة التي تم تحصيلها عن الاحتياطي الأجنبي فقط، ولذلك نجد أن هذه المعدلات تميل إلى تقليد الحركة السائدة على العملات الأجنبية.

ومثل معظم اقتصادات الدول المتقدمة لا تمتلك الولايات المتحدة مجلساً نقدياً، ففي الولايات المتحدة يقوم الاحتياطي الفيدرالي بدور البنك المركزي، والذي يمثل دور الدائن الذي يلجؤون إليه في أصعب الأوقات أي الملاذ الأخير، بحيث يتدخل بالعقود الأجلة ويتاجر بسندات الخزينة في السوق المفتوح، ويسمح

بتعويم سعر الصرف، ويتم تحديده حسب القوى السوقية بالإضافة إلى سياسات الفيدرالي الأمريكي، على العكس تماماً فإن مجالس النقد محدودة القوى، فهي تقوم بشكل أساسي بالحفاظ على نسبة مئوية من العملة المرتبط بها، والتي تم تحديدها مسبقاً وتقوم بتبديل العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية المرتبط بها، و التي عادة ما تكون الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي.

مجلس النقد : هو نظام سعر صرف ثابت يركز على الحاجة إلى التزام صارم من قبل الهيئات المالية الحكومية، حيث يجب عليهم الاحتفاظ باحتياطي نقدي أجنبي يساوي على الأقل 100% من العملة المحلية المصدرة من قبل الدولة، ولا يمكن زيادة كمية العملة المحلية إذا كان احتياطي العملة الصعبة غير كاف للقيام بذلك.

ويقوم نظام مجلس النقد بالحد من القدرة على التصدي للصدمات الخارجية، لأن العملة المحلية مربوطة بعملة دولة أجنبية، والهيئات النقدية لديها قدرات محدودة من حيث السيطرة على تدفق العملات وأسعار الفائدة، لذلك يجب أن تحصل التعديلات الاقتصادية على مستويات الأسعار / الرواتب وتقييم الأصول. وبالعودة إلى أزمة الأرجنتين ...

فبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 تعطلت أسواق المال العالمية ما أضر باقتصاد الأرجنتين بشدة، وتخلت عن معيار الذهب ونظام مجلس النقد. وعاد النمو الاقتصادي في العشرينيات، وأعدت الأرجنتين العمل بنظام مجلس النقد عام 1927، ولكنها تخلت عنه عام 1929 تحت تأثير ماتم تسميته أزمة الكساد العالمي، وفي عام 1935 حولت الأرجنتين مكتب إصدار العملة إلى بنك مركزي ومازال مستمراً حتى الآن.

وخلال الثلاثينات قام الشركاء التجاريين الهامين بالتميز و تطبيق إجراءات الحماية ضد صادرات الأرجنتين، فكان رد الأرجنتين بالانتقال إلى استبدال

المستوردات، والبدء بسياسة اقتصاد منغلق معتمد على الكفاية الذاتية مع
تعرفة مرتفعة تحت إشراف حكومي شامل، وفي الثلاثينات فإن هذا النهج
خفف من آثار الكساد العالمي، لكن في السنوات الأخيرة من العقد خفض من
النمو الاقتصادي.

وفي الثمانينات كانت المجالس العسكرية تتناوب على السلطة مع رؤساء
منتخبين، وكانت المشاكل الاقتصادية تقترح تبريرات للقيام بإنقلابات
عسكرية بين عامي 1960 حتى عام 1989، ولم يكن هناك انتقال للسلطة
من رئيس منتخب إلى رئيس منتخب من حزب آخر.

جاء خوان بيرون الذي أصبح أشهر رئيس للأرجنتين، إلى الحكم كجزء من
المجلس العسكري عام 1944 وانتخب رئيساً عام 1946 و1951، وأعيد
انتخابه عام 1973.

وبعد أن بقي التضخم منخفضاً منذ عام 1892، أصبح التضخم مشكلة عام
1945.

وبشكل منهجي فإن الضغوط السياسية غير المحلولة، كان ينتج عنها أن
الحكومات تتفق أكثر مما تستطيع أن تحصل عليه عن طريق الضرائب
والإستدانة من الأسواق المالية، فكانت تلجأ إلى التضخم لتمويل العجز.

ومنذ عام 1945 فإن التضخم السنوي في الأرجنتين، كان يتراوح في بعض
الأحيان تحت الصفر وفي أحيان أخرى كان يصل إلى 1000% سنوياً.

وفي الخمسينات شهدت الأرجنتين تضخماً مختلفاً وصلت نسبته إلى 102%
عام 1959، وكان النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الحقيقي
للفرد أقل من 1% في السنة، وتسارع النمو عام 1960 عندما استطاعت
الأرجنتين أن تتجنب تضخم ثلاثي الأرقام وشاركت في انتعاش الاقتصاد عالمياً.
وفي عام 1973 عاد "خوان بيرون" إلى الحكم بعد أن كان منفيماً بشكل
إجباري لمدة 18 سنة، وأصبح رئيساً للبلاد إلى أن توفي عام 1974، وتحولت

الرئاسة بعده إلى زوجته الثالثة والتي كانت نائبة للرئيس وتدعى "إيزابيل مارتينز دي بيرونز"، و كانت عائلة بيرونز سيئة في مجال إدارة السياسات الاقتصادية، وفي عام 1975 وصلت نسبة التضخم إلى 335% فحصل انقلاب قام به المجلس العسكري على إيزابيل عام 1976، وحاول المجلس العسكري القيام بإصلاحات اقتصادية، لكنه لم يستطع أن يمزج مابين خطة مترابطة وقدرة الإدارة على الاستمرار بالتغييرات الجذرية الشاملة. وفي تلك الفترة قامت الحكومة بشن حرب ضد عدة مجموعات متمرده، وآلاف من الأرجنتينيين قتلوا أثناء الحرب، وغالباً ما كان الضحايا من العسكري. ولتشتيت الانتباه عن المشاكل المتزايدة سواء الاقتصادية والسياسية عام 1982، قام المجلس العسكري بغزو جزر الفوكلاند والتي كانت تخضع لسلطة بريطانية وكانت الأرجنتين تطالب بها دوماً. فأقدمت القوات الإنكليزية برد الهجوم وعاودت احتلال الجزر، مما أدى إلى تبخر أي دعم سياسي للمجلس العسكري. وفي عام 1983 نُقلت السلطة إلى رئيس منتخب يدعى "راؤول ألفونس" في حزب الاتحاد الوطني المدني الراديكالي، لكنه لم يكن ناجحاً في حل المشاكل الاقتصادية للأرجنتين أكثر من المجلس العسكري، حيث تقلص الناتج المحلي للفرد عندما وصل إلى طريق مسدود سياسياً. لم يسمح هذا الوضع السياسي بإجراء إصلاحات اقتصادية والقيام بإصلاحات جذرية، وتحقيق أي نجاح وأصبح التضخم خارج السيطرة منذ عام 1989 ووصل إلى ما بين 4924% و 1342% . تسبب التضخم العالي بالفوضى الاقتصادية، وأشار إلى نهاية اعتماد سياسات النهج الاقتصادي المغلق واستقال الرئيس قبل ستة أشهر من نهاية ولايته عام 1989.

و بدأ الحكم حزب العدالة البيروني بزعامة "كارلوس منعم" السوري الأصل، دون أن يكون هناك فترة انتقالية.

ولكي نستطيع أن نلقي نظرة طويلة الأمد على وضع النمو الاقتصادي الأرجنتيني، يجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المؤشرات:

- 1913 كان الناتج المحلي الحقيقي لكل شخص في الأرجنتين يعادل 72% مما كان عليه الناتج المحلي الأمريكي، وكان أعلى من الناتج المحلي في فرنسا والسويد وألمانيا.
- عام 1950 أصبحت نسبته 52% من مستوى الناتج المحلي الأمريكي، ولكنه أكثر مما كان عليه في ألمانيا التي لم تكن قد تعافت من الحرب العالمية الثانية.
- بحلول عام 1990 أصبحت النسبة 28% فقط من الاقتصاد الأمريكي بعيدة كل البعد عن أوروبا الغربية، ولم تصبح الأرجنتين أفقر لكن النمو الاقتصادي توقف مما أدى إلى نتائج مخيبة للأمال.
- ومن عام 1913 حتى عام 1990 أصبح معدل نمو الناتج المحلي 0.7% فقط بالسنة، بينما كان يعادل 1.6% في أمريكا اللاتينية و 1.9% سنوياً في الولايات المتحدة .
- في نهاية عام 2002 كان إجمالي الناتج الحقيقي لكل شخص يعادل 25% من مستوى إجمالي الناتج لكل شخص في الولايات المتحدة .

إصلاحات الرئيس منعم من عام 1989 حتى عام 1994 :

خاض الرئيس منعم حملته الانتخابية على أساس إصلاحات شعبية غامضة، وبعد أن وجد أن آثارها كانت سيئة انتقل إلى نهج الأسواق الحرة التي تقلل العبء عن الحكومة من خلال الخصخصة، ورفع القيود و اقتطاع بعض الضرائب و إصلاح الدولة.

وفي كانون الثاني عام 1991 عين الرئيس منعم وزيراً للاقتصاد يدعى "دومينغو كافالو" المعروف بنشاطه مثل وزير الخزانة الأمريكي لكنه أكثر قوة منه، وكان محور سياسة الرئيس منعم النقدية قائماً على قانون قابلية تحويل العملة، التي تم العمل بها في الأول من نيسان عام 1991، والتي قضت على التضخم الجامح عبر ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، ودعم العملة إلى حد كبير مع الدولار.

وقد أوضح كوفالو لعدة مرات الفكرة من قانون قابلية العملة للتحويل، وهو لإعطاء حاملي العملة الأرجنتينية حق امتلاك الدولار لدعم العملة، وهو شيء لم يكن متاحاً لهم على مدى جيلين.

كان سعر الصرف مبدئياً 10000 استرالس أرجنتيني مقابل 1 دولار، و في الأول من كانون الثاني عام 1992 تم استبدال الاسترالس الأرجنتيني بالبيزو، وكان البيزو الواحد يعادل 10000 استرالس، ويعادل بذات الوقت 1 دولار. وانخفض التضخم من 1344% سنوياً عام 1990 إلى 29% سنوياً عام 1991، خلال تنفيذ قانون قابلية العملة للتحويل، وقد انخفض إلى أن وصل إلى 4% عام 1994، واستمر بالانخفاض كل سنة بعد تطبيق نظام تحويل العملة، حيث سمح للأرجنتينيين استخدام الدولار بحرية و طبقت الدولة نظام قابلية العملة للتحويل، حيث أصبحت الودائع والقروض في البنوك بالدولار على نطاق واسع.

لقد كانت إصلاحات الأرجنتين أسرع وأعمق من أي بلد خارج الكتلة الشيوعية السابقة، وقد قفز إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد أكثر من 10% سنوياً عام 1991 و عام 1992، قبل أن يتباطئ ويعود لمعدله الطبيعي فوق 4% عام 1993 و عام 1994.

لقد جذبت الأرجنتين الاستثمارات الأجنبية على نطاق واسع، والتي ساعدتها في تحديث مرافقها و موانئها وبنوكها وقطاعات أخرى، وكان هناك سحابة

سوداء في تلك المرحلة بما يخص نسبة البطالة، حيث ازداد عدد الوظائف من عام 1989 حتى عام 1999 بالسرعة التي زاد فيها عدد السكان، لكن عدد الناس الذين كانوا يريدون العمل ازداد بشكل أسرع.

و بالرغم من بعض التغييرات إلا أن قوانين العمل بقيت صارمة، وبقيت الضرائب عالية على العمالة الرسمية ما أعاق نشوء وظائف جديدة في الاقتصاد العلني، وكان بعض الباحثين عن العمل يذهبون للعمل في اقتصاد الظل بشكل واسع، والتي يعد العمل فيها أكثر مرونة لكنه أكثر خطورة، وهذه الظروف مازالت مستمرة حتى اليوم.

لقد جعل الرئيس منعم إصلاحاته من خلال مرسوم الطوارئ بدلاً من أن تكون بشكل عادي، لأن اجراءات تمرير القوانين بطيئة عبر الكونغرس الأرجنتيني. ومن أحد الأسباب للقيام بذلك، أنه حتى داخل حزب الرئيس منعم كان هناك معارضين لعدد من الإصلاحات، وبعض هذه الإصلاحات مثل خصخصة الشركات المملوكة من قبل الدولة جرت مع نقص الشفافية، وأبقت على أدوات الاحتكار التي استفادت من المصالح المتجذرة، وبقي الفساد مشكلة كما كان على حاله منذ العام 1800، وتم لاحقاً التحقيق مع عدد من كبار المسؤولين في حكومة منعم لأنشطتهم الفاسدة.

ومع ذلك تقدمت الأرجنتين تقدماً في الحد من عدم الكفاءة بالعمل، وجعلتها سمة مميزة في النشاط الاقتصادي العادي في البلد، و كمثال على ذلك فبعد خصخصة شركة الاتصالات انخفض معدل التأخير لتثبيت الخطوط الجديدة من أشهر إلى بضعة أيام.

صددمات الأرجنتين من الأسواق المالية في أعوام 1995 - 1999.

انخفضت قيمة عملة المكسيك في كانون الأول عام 1994، والتي سميت بأزمة تكيفاً والتي أثارت خوف الأرجنتين من تخفيض قيمة عملتها بالرغم من

أن الروابط بين البلدين كانت هشّة، و قد كان نظام تحويل العملة في الأرجنتين مختلفاً عن النظام النقدي للمكسيك.

وارتفعت أسعار الفائدة في عام 1995 حتى هدأت الحكومة من مخاوف تخفيض قيمة عملتها، من خلال تأمين حزمة مالية من مؤسسات التمويل المالي والمستثمرين المحليين الخاصين.

وعانت الأرجنتين من ركود حاد عام 1995، في أعقاب ذلك قامت الحكومة الاتحادية الأرجنتينية بتعزيز النظام المالي، من خلال إغلاق أو خصخصة العديد من البنوك السيئة الإدارة المملوكة من قبل حكومات الولايات.

و عاد النمو إلى الأرجنتين عام 1996 و 1997، ولكن في منتصف عام 1998 شعرت الأرجنتين بتأثير أزمة العملة في روسيا و البرازيل البلد المجاور، وأكبر شريك للتجارة مع الأرجنتين.

و في تكرار أخف حدة لأزمة عام 1995، ارتفعت أسعار الفائدة في الأرجنتين للحصول على قروض لمدة 30 يوم بالبيزو، وهو مؤشر قياسي وارتفعت أسعار الفائدة الأساسية (وكان يتم توجيه أسعار فائدة البنك لأفضل أنشطة المستهلكين) من 8% سنوياً في آب عام 1998 إلى أعلى نسبة 19% في أواخر تشرين الثاني.

مضى الاقتصاد الأرجنتيني إلى الركود بشهر تشرين الأول، وقد تغلبت البرازيل على أزمته عام 1998 على حساب الركود الاقتصادي، لكن بشهر كانون الثاني عام 1999 سمحت البرازيل لعملتها بالانخفاض بشكل كبير لاعادة النمو، وفجأة حصلت البرازيل على ميزة التصدير إلى الأرجنتين التي وسعت الميركوسر و الاتحاد الجمركي الذي ينضم إليه كلا البلدين. وتم رفع سعر الفائدة الأساسي للبيزو في الأرجنتين إلى 16% في كانون الثاني عام 1999، لكن في شهر نيسان عادت وانخفضت إلى 8% أي المستوى الذي كانت عليه من قبل أن تبدأ المشاكل في البرازيل.

أنفق الرئيس منعم الكثير من الجهد خلال فترة ولايته الثانية في محاولة فاشلة لتغيير الدستور للسماح له بالترأس لولاية ثالثة على التوالي، محاولاً كسب الدعم لتغيير الدستور من مجموعات المصالح الخاصة، مقابل ألا يقوم بإصلاحات اقتصادية كانت لفائدة الأرجنتين مراعاة لمصالح خاصة. و نتيجةً لذلك تباطأت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية، وارتكب رئيس البلد منعم خطأ هاماً عام 1999 في إهماله نصيحة المحللين في القطاع الخاص في تخفيض تقديراتهم لعائدات الضرائب، حتى بعد أن أصبح واضحاً أن التقديرات كانت مفرطة بالتفاؤل.

وقوع الأزمة :

- الركود والسياسات الضريبية للرئيس دي لارو بين عامي 2000 و 2001 .

أصبح دي لارو رئيساً للأرجنتين في كانون الأول عام 1999، كرئيس لحلفاء ائتلاف اليسار الوسط واعداً بنهاية الركود ومكافحة الفساد، إلا أن الخلاف كان شاسعاً بين الأطراف المكونة للائتلاف مثل فريباسو (جبهة التضامن الوطنية فرينت بايس سولداريو) و اتحاد سيفيك الراديكالي ل دي لارو، حول الأفكار والسياسة الاقتصادية.

ونتيجةً لذلك قدم قائد حزب فريباسو كارلوس الفاريز نائب الرئيس دي لارو استقالته تعبيراً عن إحباطه من بطء التحرك في التحقيق حول الرشوة والسياسة الاقتصادية.

بعض البيانات الهامة للأرجنتين المرافقة لتسلم الرئيس دي لارو للرئاسة:

كانت حكومة دي لارو قلقة بشأن عجز الميزانية الاتحادية، والتي بلغت 2.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 1999، واعتقدت الحكومة أن تخفيض عجز الميزانية سيرسخ الثقة بالحكومة المالية، وسيخفض أسعار الفائدة، وبالتالي

سيحفز الاقتصاد على النمو الذي أظهر دلالات على تعافيه في أواخر عام 1999.

ومن بين الخيارات لتخفيض العجز، كان تخفيض النفقات والذي كان سياسة صعبة، حيث شككت الحكومة بأن تخفيض الضرائب سيساهم في تحفيز النمو الاقتصادي بشكل كاف على المدى القصير لتعويض الإيرادات المفقودة، ولم تكن تأمل بالتخلي عن نظام التحويل وببساطة اللجوء الى طباعة العملة، مشككةً بعدم رغبة الأسواق المالية بتمويل الدين المرتفع بالرغم من أن صندوق النقد الدولي دعم الأرجنتين بقرض في آذار عام 2000، الخيار الوحيد الذي تم اتخاذه هو رفع نسبة الضرائب.

وضمن الرئيس دي لارو موافقة لثلاثة زيادات كبيرة للضرائب، التي تم العمل بها من كانون الثاني عام 2000 لغاية شهر نيسان عام 2001 و آب عام 2001.

وجاءت الزيادات على الضرائب التي نسبتها بالأساس عالية، فقد كانت أعلى نسبة لضريبة الدخل للفرد 35%، والتي كانت قريبة لمستوى الولايات المتحدة، لكن إجمالي نسبة ضرائب دفع مقتطعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الموظف ورب العمل كانت 32.9% مقابل 15.3% في الولايات المتحدة، وكانت النسبة المتعارف عليها للقيمة المضافة على الضرائب 21% مقابل ضرائب مبيعات الدولة من 0 إلى 11% في الولايات المتحدة، كما فرضت الأرجنتين ضرائب على صادراتها من شهر نيسان عام 2001، و كذلك فرضت ضرائب على التعاملات المالية التي لم تكن موجودة في الولايات المتحدة.

لقد شجعت الضرائب العالية في الأرجنتين على التهرب الضريبي، وقدرت بحوالي 23% من اقتصاد الظل و 30 إلى 50% من كافة تجنب ضرائب التعاملات المالية، واستمر الاقتصاد بالتقلص في عام 2000، بالرغم من معدل البطئ الذي كان عليه عام 1999.

وأدت المشاكل السياسية إلى استقالة وزير الاقتصاد "خوسيه لويس ماشينيا" من موقعه في التاسع من آذار عام 2001، و قدم خليفته "ريكاردو لوبيز موريفي" مقترحاً لتعزيز الموارد المالية للحكومة الاتحادية للأرجنتين من خلال تخفيض الإنفاق 4.5 مليار بيزو على مدى سنتين، إلى أقل من 1% من إجمالي الناتج المحلي في السنة.

لقد كان مقترح خفض النفقات أعمق من اعتبارات حكومة دي لارو السابقة، و تسبب باحتجاجات العامة من قبل مجموعات المصالح التي تضررت نتيجة تلك الاجراءات، كذلك استقال وزراء حكومة حزب فريباسو من حكومة الائتلاف في 18 آذار عام 2001 تعبيراً عن معارضتهم لتخفيض النفقات، وكان "لوبيز موريفي" قد أجبر على الخروج من عمله بالكاد بعد أسبوعين من تسلمه للوظيفة.

جدول لأهم الأحداث الاقتصادية في الأرجنتين منذ عام 1999:

- في العاشر من كانون الأول عام 1999 انضم فريناندوا دي لارو إلى تحالف الائتلاف ونجح البيروني كارلوس منعم كرئيس للبلاد، وكان الاقتصاد قد تعرض لركود منذ تشرين الأول عام 1998، وحتى كانون الأول بالرغم من ذلك قامت الحكومة بالموافقة على زيادة الضرائب.
- في العاشر من آذار عام 2000 وافق صندوق النقد الدولي على منح الأرجنتين قرض بقيمة 7.2 مليار دولار.
- في السادس من تشرين الأول استقال نائب الرئيس كارلوس الفاريز مما أدى إلى ضعفة الحكومة.
- في الثامن عشر من كانون الأول، بدأ صندوق النقد الدولي بمنح حزمة القروض بقيمة 40 مليار دولار للأرجنتين.

- في آذار عام 2001 تعيين ثلاثة وزراء اقتصاديين في ثلاثة أسابيع، وانفصال ائتلاف التحالف في 18 آذار، و تعيين دومينغ كافالو وزيراً للاقتصاد في 20 آذار، وفي تاريخ 21 آذار الكشف عن خطة لزيادة الضرائب.
- في 17 نيسان تقديم كافالو مشروع قانون ربط البيزو باليورور والدولار.
- في 25 نيسان استبدل دي لارو رئيس البنك المركزي، الذي كان يؤمن بعقيدة العملة القوية الثابتة .
- 3 حزيران إجراء عملية مقايضة قيمتها 29.5 مليار دولار من الديون (استبدال الديون قريبة الأجل بديون بعيدة الأجل).
- 15 حزيران إعلان كوفالو أسعار صرف تفضيلية للصادرات.
- في 11 و 26 تموز تخفيض وكالات التصنيف درجة سندات الحكومة الأرجنتينية.
- في 30 تموز موافقة الكونغرس على قانون صفر العجز، بجعل الميزانية متوازنة دون أي عجز تكون الواردات تساوي النفقات ما أدى إلى زيادة الضرائب.
- بين 21 آب و 7 أيلول زيادة صندوق النقد الدولي احتياطي القرض من 14 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.
- في 14 تشرين الأول نجاح حزب البيروني المعارض بالانتخابات النصفية للكونغرس.
- وفي الأول من تشرين الثاني البدء بإجراءات جديدة تتضمن مقايضة أكثر من 132 مليار دولار من الدين العام.

- في 30 تشرين الثاني في ليلة وضحاها، أصبحت نسبة أسعار الفائدة للبيزو بمعدل 689٪، خوفاً من انخفاض قيمة البيزو أو تجميد الودائع أو سعي الناس لسحب الأموال من البنك.
- 1 كانون الأول إعلان كافالو تجميد الودائع المصرفية.
- 5 كانون الأول توقف صندوق النقد الدولي عن الاقراض.
- 13 كانون الأول حدوث اضطراب عام والاستمرار بالشغب والنهب.
- بين 19 و 20 كانون الأول استقالة وزير الاقتصاد كوفالو والرئيس دي لارو.
- من 20 إلى 31 كانون الأول أعلن الرؤساء المؤقتون الثلاثة، رامون بوريتا و أدولف رودريغو سا، و إدوارد كامانو عجز الحكومة تسديد الديون الخارجية.
- في الأول من كانون الثاني عام 2002 تم اختيار إدوارد دوهالدي من حزب البيروني كرئيس للبلاد من قبل الكونغرس.
- في السادس من كانون الثاني إصدار قانون الطوارئ العام و إصلاح سعر الصرف وانهاء نظام قابلية العملة للتحويل المعمول به كنظام نقدي منذ عام 1991.
- في 9 كانون الثاني تخفيض قيمة العملة البيزو إلى 1.40 مقابل الدولار لبعض التعاملات المالية، و تعويم البقية و أصبحت قيمة البيزو على الايداعات المصرفية 1.40 بيزو مقابل الدولار و على القروض 1 بيزو.
- في 11 شباط إعادة فتح أسواق سعر الصرف بالكامل مع انخفاض قيمة البيزو إلى 2 بيزو مقابل الدولار.
- من 22- إلى 25 نيسان عطلة المصارف و استقالة وزير الاقتصاد جورج ريميز لينكوف في 23 نيسان، وتمرير الكونغرس لقانون تعزيز الأساس القانوني لتجميد الايداعات في 25 نيسان.

- في شهري آب وأيلول ظهور دلالات على إصابة الاقتصاد بتراجع حاد بعد وصوله إلى القاع.
- في 14 تشرين الثاني إعلان الأرجنتين عجزها عن سداد الديون المستحقة للبنك الدولي.
- في الثاني من كانون الأول تم إنهاء تجميد الايداعات للسحوبات، والحسابات المدخرة والتي تم تخفيفها لكنها لم تلغى ولم تشمل الايداعات التي وضعت في أول تشرين الأول.
- في 26 كانون الأول تم تحرير ضوابط سعر الصرف، ومواصلة ذلك حتى 3 كانون الثاني عام 2003 .
- في 17 كانون الثاني عام 2003 إعلان صندوق النقد الدولي إعادة منح القروض للأرجنتين.
- في 5 آذار ألغت المحكمة الدستورية العليا القرار السابق بإجبار الناس تحويل الايداعات بالدولار بالإكراه إلى البيزو بالنسبة لبعض الودائع، واعتبرته غير دستوري.
- في 25 أيار أصبح نيسترو كريشتر من حزب البيروني رئيساً عبر الانتخابات .

السياسة النقدية والديون عام 2001:

عين الرئيس "دي لارو" أحد زعماء حزب سياسي صغير "دومينغ كوفالو" وزيراً للاقتصاد، ومنذ أن استقال وزير الاقتصاد في عهد الرئيس كارلوس منعم عام 1996، فإن كوفالو كان يتحدث بأكثر من مرة حول تغيير نظام قابلية تحويل العملة.

وفي 17 نيسان عام 2001 قدم كوفالو مشروع قانون للانتقال إلى ربط سعر صرف البيزو من الدولار وحده إلى مكون يحوي 50% دولار و 50% يورو.

وفي ذلك الوقت كان الدولار في أعلى مستوى له منذ 15 سنة، وهذه القوة أدت لجعل المصدرين والشركات التنافسية مع الموردين يشكون من أن قيمة البيزو كانت قوية أيضاً، وقد فسر المستثمرون مقترح التحويل كخطوة ممكنة، للمساهمة في خفض قيمة العملة.

وفور ذلك قفزت أسعار الفائدة على المدى القصير، و بدأت حركة صامته باتجاه البنوك لسحب الإيداعات، وأيضاً في نيسان عام 2001 استبدل الرئيس "دي لارو" رئيس البنك المركزي ذو الشخصية المستقلة بشخص مطواع.

وفي الخامس عشر من تموز أعلن كوفالو عن أسعار صرف تفضيلية للصادرات، وهو نوع من المحابة الذي يتعارض مع جوهر قانون قابلية العملة للتحويل و اتفاقيات الأرجنتين مع صندوق النقد الدولي.

و في 21 تموز وافق الكونغرس الأرجنتيني بالانتقال إلى ربط سعر صرف البيزو، وقد نص القانون أن الانتقال لن يشمل اليورو، الذي قيمته 90 سنتاً قبل أن يصل إلى دولار واحد، والذي حدث في تموز 2002 حين تعافى اليورو و تعادل مع الدولار .

وفي انتخابات الرابع عشر من تشرين الأول، ساعد السخط نتيجة للأوضاع الاقتصادية المعارضين في حزب البيروني على الفوز بأغلبية المقاعد في الكونغرس ومجلس الشيوخ، وكذلك فاز الرئيس الراديكالي السابق "راؤول ألفونسو"، و نائب الرئيس السابق في حزب البيروني "إدوارد دوهالد" في انتخابات مجلس الشيوخ وكان كلاهما من المنتقدين البارزين للإصلاحات في التسعينات و منافسين شخصيين للرئيس دي لارو.

خلقت الانتخابات حالة من الجمود السياسي، التي زادت من التوقعات المستقبلية بتدهور الاقتصاد بالنسبة للأرجنتينين، و لم يكن الرئيس دي لارو قادراً على تمرير تشريعات يفضلها، ولكنه كان بإمكانه النقض بحق الفيتو

لمشاريع قوانين التغييرات في السياسة الاقتصادية، التي طبقها خلفاؤه المنتخبين في المجلس التشريعي .

بدأت الودائع المصرفية بالميل للانخفاض بعد أن وصلت لأعلى ذروة لها على الإطلاق في نهاية شهر شباط، وارتفعت أسعار الفائدة في التاسع عشر من آذار اليوم الأول للعمل بعد استقالة وزراء حكومة حزب فريباسو، و بالتالي سقوط الحكومة الائتلافية للرئيس دي لارو، وبعد أن استقرت أسعار الفائدة قليلاً، عاودت التصاعد في الخامس عشر من تموز عندما أعلن كوفالو عن أسعار صرف تفضيلية للصادرات، ووصلت لذروتها في منتصف شهر تموز، بعد أن صرح كوفالو لصحيفة فرنسية أنه سيأتي يوم وتوقف الأرجنتين ربط البيزو بالدولار، وهذا (يذكرنا بتصريحات المسؤولين الاقتصاديين غير المسؤولة في سورية)، حينها خفضت وكالات التصنيف الدولية للسندات درجات التصنيف الائتماني لحكومة الأرجنتين.

وحدثت تحسنات للعملة الأرجنتينية في مطلع شهر تشرين الثاني عندما صرح كوفالو عن سلسلة من الإجراءات الجديدة، لمكافحة المشاكل المالية الحكومية، و في أواخر تشرين الثاني عندما كان الناس محقين بخوفهم من تجميد الودائع.

إن فرض التجميد للودائع الذي تم فرضه في أول شهر كانون الثاني، أدى إلى توقيف الإقراض بالبيزو مؤقتاً بالرغم من أن بعض القروض استمرت بالدولار. قامت الحكومة بإعادة تمويل غالبية ديونها، بعد رفع أسعار الفائدة في 3 تموز و الأول من تشرين الثاني عام 2001، و لقد ساهمت مقايضة الديون بتخفيض مدفوعات الديون على المدى القصير، بكلفة مرتفعة للمدفوعات لاحقاً.

لقد كانت المقايضة شبه إلزامية للمؤسسات المالية المحلية، وحملتهم المزيد من ديون الحكومة بشكل سيولة أقل مما يريدونه حقاً، ولقد أمنت الحكومة

المزيد من القروض من صندوق النقد الدولي في الفترة الواقعة بين كانون الثاني وأيلول عام 2001.

وكان إجمالي القروض، التي وافق صندوق النقد الدولي منحها للأرجنتين عام 2000 و 2001، حوالي 22 مليار دولار وكان أكبر مبلغ يحصل عليه بلد من صندوق النقد الدولي (مثل معظم القروض الأخرى لصندوق النقد الدولي، وهذه القروض حصلت عليها الأرجنتين على شكل أقساط لذلك لا يمكن للأرجنتين الاقتراض بشكل مباشر)، وأعلن عن قرض أيلول عام 2001 في شهر آب، وكان هذا الأمر مثيراً للجدل بسبب مشاكل ديون الأرجنتين، في ذلك الوقت حيث كانت شديدة لدرجة أن العديد من المراقبين اعتقدوا أن القرض سيؤخر التغييرات في السياسة اللازمة لاستعادة النمو الاقتصادي.

بدء الاضطرابات الكبيرة في كانون الأول عام 2001:

في بداية كانون الأول عام 2001، بدأ العمل بتجميد الإيداعات المصرفية رداً على السحوبات الكبيرة التي تمت في 30 تشرين الثاني، وقد عرف التجميد باللغة الإسبانية بالكوراليتو، والتي تعني طوق صغير، وتحول الاقتصاد من حالة ركود إلى حالة كساد، كما أن الناس والشركات لم يتمكنوا من القيام بمدفوعاتهم.

تبخر الائتمان :

هذه الحالة ذكرت الأرجنتينين كيف ساهم ارتفاع التضخم بحرمانهم من القيمة الحقيقية لمخزائهم خلال فترة التجميد المشابهة، والتي تمت عام 1989 و في عام 1982، والتي دبرها كوفالو بنفسه. فنزل العديد من الناس إلى الشوارع وقاموا بمظاهرات غاضبة سميت (الطنجريات)، لأن الناس قاموا بقرع الطناجر والأواني والمقاليات لإثارة الضجة.

وفي الخامس من كانون الأول أعلن صندوق النقد الدولي، أنه سيوقف منح المزيد من القروض بالتقسيط، والتي كان قد وافق عليها في أيلول، وذلك لأن الأرجنتين لم تحقق أهداف اتفاقية القرض.

وكان حتى ذلك الوقت، لدى الأرجنتين فرصة ضئيلة بالحصول على قرض من أي مصدر أجنبي. ووقعت احتجاجات عامة في 13 من كانون الأول، وبدأت عمليات الشغب والنهب بين 19 و20 كانون الأول، ما أسفر عن مقتل 24 مواطناً.

وبتاريخ 19 كانون الأول استقال كوفالو من منصبه، وتبعه بعد ذلك دي لارو الذي استقال أيضاً بتاريخ 20 كانون الأول.

كان تتالي ثلاث رؤساء على الحكم في أقل من أسبوعين سبباً وجيهاً لحدثين:

الأول: كان بالانتقال من الحزب المسيطر على الحكم (أنصار البيروني) إلى حزب العدالة البيروني والذي استمر منذ ذلك الوقت، وقد حصل التحول بسبب أن منصب نائب الرئيس كان خالياً، ولذلك فإن الكونغرس الأرجنتيني الذي كان يسيطر عليه الحزب البيروني أقدم على اختيار الرئيس.

أما الحدث الكبير الآخر الذي حصل، كان قرار الرئيس "أدولف رودريغوسا" بتاريخ 23 كانون الأول عام 2001، بإعلان عجز الحكومة عن سداد 50مليار دولار من ديونها للمقرضين الأجانب من القطاع الخاص.

و لقد كان إعلان العجز عن السداد شعبياً داخل الأرجنتين، لكن رودريغوسا استقال من منصبه بعد بضعة أيام نتيجة الأخطاء الفادحة، التي ارتكبتها حكومته في السياسة المحلية، التي فرضت جولة جديدة من الاحتجاجات.

السياسات الاقتصادية الجديدة للرئيس دوهالدي عام 2002:

لاستكمال الفترة الباقية من ولاية الرئيس السابق دي لارو، اختار الكونغرس الأرجنتيني إدوارد دوهالدي كرئيساً للبلاد، والذي كان المرشح البديل لدي

لارو في الانتخابات الرئاسية عام 1999. ومن عام 1991 حتى عام 1999، كان دوهالدي محافظاً لمقاطعة بيونس آيريس، والتي كانت الأغنى والأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلد، وقد لوحظ أنه كان مبدراً في الإنفاق بشكل كبير.

وقبل أن يصبح دوهالدي محافظاً، كان نائباً للرئيس السابق كارلوس منعم من عام 1989 حتى عام 1991، لكنه اختلف لاحقاً مع منعم وسياساته في الاقتصاد الحر في التسعينات، وكان قد اعتزم حين توليه الرئاسة تغيير كل تلك السياسات، وبشكل خاص نظام قابلية العملة للتحويل، لاعتقاده بأنها كانت سبباً للركود.

ولسنوات عدة كان نظام قابلية العملة للتحويل يتلقى انتقادات شاسعة، وكان الرأي السائد بين المراقبين الاقتصاديين في داخل وخارج الأرجنتين، أن سعر صرف البيزو واحد مقابل واحد مع الدولار، جعل قيمة البيزو مبالغاً بها وجعل الصادرات الأرجنتينية غير قادرة على المنافسة، و أعاق الانتعاش الاقتصادي القائم على الصادرات، (وهذا يعود بنا إلى الحالة المشابهة لليرة السورية قبل الأزمة عندما كان سعر صرف الليرة 47 كان ذلك الأمر يضر بالاقتصاد)، ولقد أبدى موظفو صندوق النقد الدولي وجهة النظر ذاتها في الأرجنتين، ولكن سيتبين في التقرير لاحقاً نقص الأدلة الداعمة لوجهة نظرهم.

وبموجب قانون الطوارئ العام و نظام إصلاح سعر الصرف (6 كانون الثاني عام 2002) والتدابير ذات الصلة للحكومة تم إقرار:

- إنهاء نظام تحويل العملة الساري المفعول بمصادرة 14.5 مليون دولار من صندوق (الضامن) الاحتياطي للعمليات الأجنبية في نظام العملة القابلة للتحويل، والتي كان يتم الاحتفاظ بها لضمان قيمة البيزو، التي كانت بحوزة المواطنين الأرجنتينيين وغيرهم من مالكي البيزو.

- تخفيض قيمة البيزو من معدل سعر صرفه السابق 1 بيزو مقابل الدولار إلى 1.40 مقابل الدولار، وتعويم سعر الصرف لاحقاً مما أتاح زيادة في انخفاض قيمة العملة.
 - تحويل الودائع المصرفية والقروض، التي هي بالدولار بالإكراه إلى البيزو، وكان معدل تحويل الودائع 1.40 بيزو مقابل الدولار، ولكن معدل القروض 1 بيزو مقابل الدولار، وتم تجميد أسعار الفائدة عند مستوى ما قبل تخفيض العملة، بما أن سعر صرف السوق كان 2 بيزو مقابل الدولار، في ذلك الوقت كانت الكلفة لمودعي المصرف حوالي 23 مليار دولار، وكانت الكلفة الصافية للبنوك من تخفيض القروض أكثر من الودائع بزيادة 12 مليار دولار.
 - تمديد وقت الودائع بأجل قسراً.
 - عقود البيزو بالدولار وسعر صرف كل 1 بيزو يساوي 1 دولار، مما أدى إلى كلفة كبيرة على الدائنين.
 - الاستيلاء على احتياطي البنوك من الدولار بكلفة حوالي 1.6 مليار دولار.
 - تم فرض رقابة على أسعار الصرف (قيود على شراء العملات الأجنبية).
 - تم تعليق آلية عمليات الإفلاس.
 - تم تشديد العقوبات على أرباب العمل الذين قاموا بتسريح العمال.
 - تم تأسيس مجموعة جديدة من الضرائب بطريقة غير منسقة، وكان يتم إعادة تقحيحها بشكل متكرر.
- بالإضافة لتلك السياسات، أصدرت حكومة دوهالدي عدة قوانين ثم أعادت تغييرها وسحبها، فعلى سبيل المثال: سعت الحكومة لكنها فشلت في الحصول على دعم من الكونغرس الأرجنتيني، لتحويل عدد من الودائع المصرفية عنوةً إلى سندات حكومية.

بتاريخ 23 نيسان عام 2003 قدم وزير الاقتصاد "جورج ريميز لينيكفو" استقالته، بعد أن أصبح واضحاً له أن الكونغرس لن يوافق على تمرير مشروع القانون، إضافةً لذلك أصدرت الحكومة قوانين بشأن حالات الافلاس، والتي أعطت الدائنين وضعاً مريحاً، ولكن تم إلغاء تلك القوانين تحت ضغط صندوق النقد الدولي.

لقد عكست سياسات حكومة دوهادي، التوجهات الخاطئة للحكومات التي استمرت لربع قرن، التي كانت تتميز بسياسة حكومية أقل سيطرة على الاقتصاد وأكثر احتراماً لحقوق الملكية وإمكانية أكبر لتوقع سياساتها، حيث أخذت حكومته عشرات المليارات من الدولارات من ثروة المواطنين، وحولت عشرات المليارات من بعض المجموعات إلى آخرين، لاسيما من الدائنين إلى المدينين.

ملاحظة هامة: (مثل هذه التحويلات لا يبدو أنها جعلت توزيع الثروة منصفاً)، فقد شاهد المودعون الأفراد في المصارف الذين هم عامة من الطبقة الوسطى، أن القيمة الحقيقية لمخزاناتهم تهبط بالدولار، بينما العديد من الناس الاثرياء والشركات التي اقترضت من المصارف استفادت، أما الناس الفقراء في الأرجنتين فهم لا يملكون ايداعات مصرفية، ولا حتى قروض شخصية من المصارف.

ولقد تضمنت المادتان 14 و 17 من الدستور الأرجنتيني حقوق الملكية الخاصة، وتطالب الحكومة بالتعويض لأصحاب الممتلكات عندما يتم الاستيلاء عليها، لذلك في الخامس من آذار عام 2003 أصدرت المحكمة العليا في الأرجنتين حكماً في قضية مشهورة تخص الإيداعات المصرفية التي تم تحويلها قسراً إلى البيزو، واعتبرت أن الأمر غير دستوري.

وصرحت حكومة "دوهالدي" أنها لن تقوم بصياغة رد على قرار المحكمة، الذي يبدو قانونياً واقتصادياً منطقياً، بل تركت المهمة لخليفتها التي تولت المنصب بتاريخ 25 أيار عام 2003.

نتائج السياسات الجديدة والتوقعات الحالية خلال عامي 2002 - 2003 :

انكمش الاقتصاد بنسبة 5.5 % في الأرجنتين عام 2001، وزادت نسبة الانكماش إلى 10.9 % أخرى عام 2002، كذلك ارتفع معدل البطالة إلى 23.6 % (17.8 % إذ تم حسابها مع احتساب العاملين الذين يعملون في برامج الإغاثة والطوارئ).

وفي عام 2002 انخفضت الأجور الحقيقية (مع مراعاة التضخم) إلى 23.7 %، وتراجعت مبيعات السوبر ماركت 26 %، كذلك تراجعت مبيعات السيارات الجديدة 53.4 % وانخفضت نسبة أعمال البناء 28.1 %، وارتفعت نسبة الأرجنتينيين تحت خط الفقر، والتي كان مصرحاً بها رسمياً من 38.3 % في تشرين الأول 2001 إلى 57.5 %، وتشير التقديرات إلى أن نحو 40 % من الأرجنتينيين يعيشون على دولار واحد، أو أقل من دولار في اليوم، و 20 % منهم يعيشون على 2 دولار يومياً، كما أصبح سوء التغذية مشكلة مما أدى لوفاة 18 طفلاً خلال عام 2002 في محافظة توكمان التي تقع في الشمال الغربي. وبلغت حالات الإفلاس مستويات قياسية عام 2002، وبدأت موجة من التخلف عن السداد أو مشاكل السيولة في بعض أكبر الشركات في الأرجنتين، والتي بدأت في آذار عام 2002 والتي استنفذت قواها، ومن بين الشركات التي تأثرت كانت شركة ميتروغاز للمرافق, *Metrogas Argentina* ، و شركة اتصالات الأرجنتين *Telecom* ، وأجواس الأرجنتين *Aguas Argentinas*، بالإضافة إلى أكبر بنك في الأرجنتين المملوك محلياً من قبل القطاع الخاص، وبنكو غاليسيا *Banco Galicia* .

شهدت البنوك الأجنبية وشركات المرافق العاملة في الأرجنتين خسائر كبيرة، بسبب السياسات الاقتصادية لحكومة دوهالدي.

وكان من بينها بنوك الولايات المتحدة، منها بنك أوف أميركا Bank of America ، وسيتي جروب Citigroup ، و فليت بوسطن للشؤون المالية FleetBoston Financial ، و جي بي مورغان تشيس وشركاه J. P. Morgan Chase & Co ، وكذلك شركات المرافق العامة شركة AES و CMS للطاقة، ومجموعة مشاريع الخدمة العامة (PSEG) وسيمبرا للطاقة Sempra Energy ، وشركات من إسبانيا كما تأثرت إيطاليا وفرنسا والبرازيل.

عانت البنوك من الطريقة غير المتماثلة للحكومة (إذ فرقت بين الدين والائدياع بنسبة 1.4 وكان معدل تحويل الودائع 1.40 بيزو مقابل الدولار، ولكن معدل القروض 1 بيزو مقابل الدولار، خاصة في إصدارها لنظام التحويل القسري للائدياعات pesofication، و تحويل المطلوبات للبنوك من الدولار إلى بيزو بمعدل 1.40 بيزو للدولار الواحد في حين أن تحويل الموجودات فقط 1 بيزو مقابل الدولار الواحد، مما ساهم في القضاء بشكل كبير على رؤوس أموال البنوك.

كذلك تم خروج بنك سكوتيا بنك كويلمس الكندي Scotiabank ، وبنك كريديت أغريكول الفرنسي French-owned Quilmes ، و بنك اينتيسيسي الإيطالي Italian-owned Crédit Agricole ، بدلاً من ضخ المزيد من رؤوس الأموال لتعويض المودعين من خسائر الحكومة التي ألحقت بها.

عانت شركات المرافق من عقود البيزو، والتي كانت مقومة بالدولار، فإن شركات المرافق أحضرت المعدات من الخارج لتوسيع شبكات اتصال الأرجنتين والكهرباء والغاز والماء، و شبكات الصرف الصحي، وأقدمو على

الدفع للحصول على المعدات بالدولار أو بعملات أجنبية أخرى، أو عبر خطوط الائتمان، مراهنين بأن يستعيدوا استثماراتهم من زيادة العائدات الناتجة عن المزيد من المستخدمين، وكانت العقود مع الحكومة بشكل محدد قد نصت بوضع أسعارها بالدولار، كتأمين ضد انخفاض قيمة البيزو، لكن حكومة دوهالدي أبطلت العقود.

لقد بدأ الانتعاش الاقتصادي بتاريخ 29 آب عام 2002، إلا أن بداياته كانت هشّة لكنه تمكن من كسب قوته، أما سعر الصرف الذي تم تخفيض قيمته إلى حوالي 4 بيزو مقابل الدولار، في منتصف عام 2002 أصبح حوالي 2.90 بيزو مقابل الدولار في مطلع تموز عام 2003.

في عام 2002 بلغ معدل التضخم بالنسبة لأسعار المستهلك حوالي 41%، وكانت نسبة التضخم أقل بكثير من نسبة تخفيض قيمة العملة البيزو، والسبب بشكل جزئي لأن الاقتصاد كان بحالة انخفاض للمبيعات، التي لم تتمكن من رفع أسعارها دون أن تفقد مبيعاتها، والسبب الآخر أن المرافق العامة خضعت لضبط الأسعار.

ارتفع مؤشر سعر المنتج، والذي كان لديه بضائع قليلة تخضع لضبط الأسعار بنسبة 125.2%، ومع ذلك وخلافاً للموجة الشديدة الأخيرة التي خفضت من قيمة العملة في عام 1989، إلا أن معدل التضخم لم يخرج عن نطاق السيطرة. كما أن العديد من القطاعات الاقتصادية لجأت إلى توسيع منتجاتها، و في الثاني عشر من كانون الأول عام 2002 أزالته الحكومة الطوق عن جزء من الايداعات المصرفية، التي طبقت على حسابات الادخار.

و في نهاية عام 2001 بلغ إجمالي الايداعات المصرفية بالبيزو حوالي 66.5 مليار بيزو، وكان هناك حوالي 43 مليار بيزو مجمدة، (بالإضافة لذلك كان هناك حوالي 877 مليون دولار من الايداعات بالدولار)، وخففت الحكومة جزئياً الطوق عن الايداعات المجمدة، وعلى جزء من الودائع لأجل في الخامس

عشر من كانون الثاني عام 2003 ، وتم إنهاء نظام تجميد الايداعات نهائياً في الأول من شهر نيسان.

كما سيتم مناقشتها لاحقاً أنه بتاريخ 14 تشرين الثاني عام 2002 عجزت الأرجنتين عن سداد قرض من البنك الدولي، وهددت أيضاً بإعلان عجزها عن سداد قرض من صندوق النقد الدولي، نتيجةً لأن المدفوعات تبدأ في السابع عشر من كانون الثاني عام 2003، وكذلك هددت بعدم تسديد القروض إلى بنك مابين الأمريكيتين للتممية، حيث قام صندوق النقد الدولي بإعادة اقراض الأرجنتين لمنع حدوث عجز عن السداد رسمياً.

لقد كان المدى الطبيعي لولاية الرئيس دي لارو مستمر لغاية كانون الأول عام 2003، لكنه في الثاني من حزيران عام 2002 أعلن أنه سيستقيل في الخامس والعشرين من أيار عام 2003 وأنه لن يترشح لولاية ثانية.

وغير دوهادي قواعد حزب البيروني ، كما تمكن من القضاء على الانتخابات الأولية لخصمه السابق الرئيس كارلوس منعم، والذي كان لديه فرصة للفوز.

ثلاثة من المرشحين من حزب البيروني ترشحوا للانتخابات العامة في 27 نيسان:

وكان قد حصل على أعلى نسبة تصويت من بين المرشحين "منعم و نيسطور كريشتر محافظ البيرونيست للمقاطعة الجنوبية لسانتا كروز"، وكان لديهما مواجهة شخصية في جولة ثانية بتاريخ 18 أيار لحسم الانتخابات، لكن في الرابع عشر من أيار أعلن منعم انسحابه من السباق الانتخابي، نتيجةً أن استطلاعات الرأي أظهرت أنه بعيد عن كريشتر (بالرغم من حصوله على دعم قوي من أقلية ليست كبيرة من الناخبين، لكن استمر ترتيب منعم بنسبة سلبية عالية بسبب مجموعات أكبر كانت تعتقد أنه يستحق الكثير من اللوم

لتسببه بالأزمة الاقتصادية)، وأصبح كريشمر رئيساً للبلاد في الخامس والعشرين من أيار.

كان منعم سيعود للسياسات المشابهة للفترة التي كانت سائدة في التسعينات، في حين أن كريشمر فضل السياسات التي سادت في حقبة مبكرة، والتي تغلبت على سياسات منعم.

إن تباعد وجهات النظر عكس ميزة ينضوي عليها المجتمع الأرجنتيني، أنه لا يوجد توافق حول نوع النظام الاقتصادي في عدة فترات زمنية، حيث هناك أنظمة متنوعة تتالت على البلاد منها حكم الأقلية من رجال الأعمال وحكم الفاشية، و حكم المذهب التجاري و الحكم الشعبوي، و بدرجة أقل الرأسمالية.

و اندمجت كل تلك التيارات من كل تلك الأنظمة مع الاشتراكية في النظام السياسي أثناء إجراء الدراسة، إن الأنظمة التي فشلت في الأرجنتين وفي أماكن أخرى مازال لها دعم من جيوب القوى الداعمة من أوساط العامة والسياسين.

لقد كان لدى الأرجنتين مشكلة طويلة مستمرة في الاختيار، والالتزام بالسياسات الاقتصادية، و انعكست تلك الصعوبات في التغييرات الدائمة، لأكبر المسؤولين الرسميين عن السياسة الاقتصادية.

ما الذي تسبب في الأزمة:

هناك العديد من التفسيرات الرئيسية المختلفة لأزمة الأرجنتين، و هذه الدراسة تنظر إلى الأزمة من منظور اقتصادي.

ما هي السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في الأرجنتين، وما كان يمكن أن تفعله بشكل مختلف في السنوات القليلة الماضية؟

ومن الممكن أيضاً النظر إلى الأزمة من منظور سياسي يعتبر أن القوى السياسية أو الاجتماعية الكامنة حالت دون مواصلة الأرجنتين النجاح في التنمية الاقتصادية، التي كانت منذ قرن مضى.

ومن بين التفسيرات للأزمة التي كان لها صدى شعبي، هي تلك التي تلقي باللائمة على الفساد وفشل سياسات اقتصاد السوق الموجه، و فرض الأرجنتين نظام مجلس النقد للعملة والمبالغة في قيمة البيزو الأرجنتيني، أو عدم الانضباط في الميزانية على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي.

كل تلك التفسيرات تحدد السياسات المسؤولة عن الأزمة وعن نشوؤها في منتصف التسعينيات أو قبل .

الفساد:

يعتبر العديد من الأرجنتينيين وبعض المراقبين الأجانب أن الأزمة تمثل انهيار مجتمع سادت فيه ثقافة الفساد السياسي والاقتصادي.

إن عمليات الخصخصة التي تمت في السنوات التي تولى الحكم فيها كارلوس منعم، خفضت من بعض المشاهد الصارخة عن الفساد، على سبيل المثال فإنه لم يعد هناك ضرورة اعطاء رشوة لموظف من شركة الهاتف لتثبيت الخطوط الجديدة، أو إصلاح القديم منها بسرعة.

في حين أن أنواع أخرى من الفساد ظلت بالرغم من أن مؤشر مفاهيم الفساد التي وضعتها منظمة الشفافية الدولية، قد صنفت الأرجنتين في الجزء السفلي من جميع الدول التي شملها الاستطلاع، وذلك منذ التقرير الأول للمنظمة الذي صدر في عام 1995 .

و في عام 2002 كانت الأرجنتين بالمرتبة السبعين من أصل 102 بلداً، وكانت درجاتها أقل من أي وقت مضى.

اشتكى الأرجنتينيون والأجانب على حد سواء من الفساد المستشري منذ الثمانينات، كما أن الفساد في التسعينات لم يكن يبدو أن مستوياته مرتفعة طبقاً للمعايير التاريخية.

وبدلاً من أن تتحرك في ذات الاتجاه كما يتوقع أي شخص، فإن الشفافية ونمو الاقتصاد كانا يتحركان في اتجاهين متعاكسين كل سنة باستثناء عام 2002، وهذا لا يعني أن الشفافية سيئة وبأن الفساد جيد للاقتصاد الأرجنتيني، لكن الحالة لا توحى بأن الفساد هو سبب رئيسي بل ثانوي لحدوث الأزمة.

فشل الأسواق الحرة:

تم أيضاً إلقاء اللوم كسبب لحدوث الأزمة، نتيجةً لتطبيق سياسات اقتصاد السوق الحرة بسرعة كبيرة على نطاق واسع وبشكل صارم، في التسعينات كان ينظر إلى الأرجنتين باعتبارها تلميذاً نجيباً.

"إجماع واشنطن":

من الإصلاحات التي يروج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والحكومة الأمريكية، فقد عكس إجماع واشنطن التفكير الاقتصادي السائد في الدعوة للانضباط النقدي والميزانية، واتخاذ مجموعة واسعة من التدابير التي ألغت الكثير من الإجراءات الروتينية، وأدت إلى خصخصة العديد من الأنشطة الحكومية.

وقد أطلق عليها اسم النقاد من الإجماع عليه، أو النسخة الخاصة المبالغ فيها "التمسك بأصول أساسيات السوق أو الليبرالية الجديدة (من القرن 19 من الليبرالية" لا تزال شائعة في أمريكا اللاتينية، وهذا يعني في التقليل من حجم الحكومة "حكومة رشيقة").

زعم بعض النقاد أن أزمة الأرجنتين، أظهرت أن الأرجنتين تحتاج بشكل صريح لسياسة تدخلية اقتصادية، ومن بين التدابير العديدة المفضلة إعادة الضوابط

على سعر الصرف (تقييد شراء العملات الأجنبية)، التي ألغتها الأرجنتين بموجب نظام قابلية العملة للتحويل.

و الآن قامت بإعادته، إضافة إلى إعادة تأميم الشركات الحكومية السابقة، التي تم تخصيصها لكنها الآن تواجه مشاكل، وضرورة الحد من الاستثمارات الأجنبية و الملكية الأجنبية للشركات الأرجنتينية، واستخدام المصارف الحكومية بقوة لتوجيه القروض الائتمانية إلى قطاعات ذات أولوية للاقتصاد.

كانت الأرجنتين قد جربت هذا النهج من السياسة الاقتصادية سابقاً منذ عام 1930 حتى عام 1980، حيث كان تدخل الحكومة عالياً مع محاولات مستمرة فاشلة لتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، كما أن العديد من محاولات الحكومة في التدخل، كانت تعتمد على أفكار مؤثرة دولياً للاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريش (1901- 1986)، ومن تلك الأفكار وجود المصارف المملوكة من قبل الحكومة، و السكك الحديدية، و شبكة الكهرباء و شركة الاتصالات و شركة النفط و شركات أخرى، إضافةً لذلك كانت تقوم بتحديد أسعار الفائدة، وتنظيم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية بصرامة و السيطرة على أسعار العديد من البضائع.

لقد كان لدى الأرجنتين نظامً مستنسخً من التخطيط المركزي، لكن لم يكن بالشكل الصارم الذي كان عليه في دول المعسكر الشيوعي السابق، وكانت النتائج انخفاض النمو ومشاكل نقدية مستمرة، و تجلت بحدوث تضخم جامح من عام 1989 حتى عام 1990، وكان أسرع فترة نمو شهدتها الأرجنتين في السنوات الأخيرة خلال مطلع التسعينات، الفترة الأسرع بسياسة التحرير و قد تسببت ببطء النمو وتوقفه، كما انعكست على سياسة التحرير التي أصبحت بطيئة من ثم توقفت وتم إلغاؤها.

مجلس النقد:

مازال هناك تفسير آخر لأخطاء الأزمة، هو وجود نظام قابلية تحويل عملة الأرجنتين والتي يفترضها نظام مجلس النقد.

حافظ نظام قابلية تحويل العملة على ربط سعر صرف البيزو الواحد مقابل الدولار الواحد. وأصبحت قيمة البيزو مبالغاً بها، والسبب أن تقدير الأسعار بالدولار رفع الأسعار بالأرجنتين أكثر مما هي عليه في الولايات المتحدة، و دول جوار الأرجنتين لاسيما البرازيل.

و بعد أن قامت البرازيل بتخفيض قيمة عملتها عام 1999، منع نظام قابلية العملة للتحويل الأرجنتين من تخفيض قيمة عملتها، لتبقى قادرة على المنافسة ولإنهاء الركود الاقتصادي كان يفترض أن تأخذ الأرجنتين مساراً أبطئ وأكثر إيلاماً و طريق سياسي صعب لتقليص الأجور، وفي نهاية المطاف ثبت أن ذلك مستحيل، ولذلك قامت الأرجنتين بتخفيض قيمة عملتها البيزو.

و السؤال الأساسي حول هذا التفسير هو فيما إذا كان نظام قابلية تحويل العملة من نيسان عام 1991 حتى كانون الثاني هو فعلاً مجلس نقد حقيقي؟ وفيما إذا كانت قيمة البيزو مبالغاً بها؟

يدعو العديد من المراقبين وحتى بعض المسؤولين بالحكومة الأرجنتينية نظام قابلية تحويل العملة بمجلس النقد، إلا أنه لايشكل مجلس النقد بالمعنى الحقيقي، بل إنه خليط هجين من ميزات المصرف المركزي و مجلس النقد، وربما أفضل وصف له مجلس شبيه بمجلس النقد.

لم تؤسس الأرجنتين هيئة منفصلة لتكون بمثابة مجلس النقد، ولم تؤسس شعبة داخل بنكها المركزي، أو صندوق موجودات منفصل بدلاً من ذلك ما زال يحافظ البنك المركزي على هيكله التنظيمي السابق، و لكن مع إضافة بعض القواعد الجديدة.

إن الخصائص الرئيسية لمجلس النقد على هي:

أولاً: سعر صرف ثابت مقابل عملة ربط يقوم بها.

ثانياً: لا يوجد قيود على تبادل (تحويل) عملة مجلس النقد بعملة الربط، وفقاً لسعر صرف ثابت ولا يوجد أسعار صرف تمييزية. وثالثاً: أن يكون صافي احتياطي العملات الأجنبية يساوي 100% أو أكثر قليلاً من مطلوبات مجلس النقد ذات الطابع النقدي. وما تعنيه هذه الخصائص، أنه لأمجال لمجلس النقد أن يتمتع بسياسة نقدية مستقلة.

إن نظام قابلية تحويل العملة في الأرجنتين، كان يفتقد أحياناً إلى واحدة أو اثنتين أو الخصائص الثلاثة كلها لمجلس النقد، وبالتالي فإن البنك المركزي الأرجنتيني أبقى على صلاحيات تقديرية كبيرة وبشكل أوضح:

1- أنشأ قانون سعر صرف بيع دون أن ينشأ سعر شراء للبيزو مربوط بالدولار، من حيث المبدأ كان بإمكان البنك المركزي أن يرفع قيمة البيزو نظرياً، لكن فعلياً لم يقم بذلك.

2- في تموز عام 2001 أنشأت الأرجنتين أسعار صرف تفضيلية متاحة للمصدرين فقط، وحددت أسعار الصرف التمييزية حتى نهاية العمل بنظام قابلية العملة للتحويل في كانون الثاني عام 2002، وكان البنك المركزي يقرر من هم المؤهلين لأسعار الصرف التفضيلية.

3- تحت نظام قابلية العملة للتحويل، فإن المعدل يكون في كثير من الأحيان بعيداً عن 100 %، لم يحدد قانون قابلية العملة للتحويل حد أدنى أو أقصى لنسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى المطلوبات النقدية، على الرغم من أن المطلوب وجود احتياطيات تكون متاحة بحرية و تقدر قيمتها بأسعار السوق لتكون مساوية إلى 100 % على الأقل من القاعدة النقدية، الذي يعرف بأوراق البنك المركزي والقطع النقدية في التداول زائد الودائع تحت الطلب من البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويتيح قانون قابلية العملة للتحويل للبنك

المركزي باحتساب سندات الحكومة الأرجنتينية المدفوعة بالذهب أو العملات الصعبة، كأصول يمكن تغطية فيها احتياجات الاحتياطي.

وبالرغم من أن قانون الميزانية عام 1991 حدد معدل الحد الأدنى للاحتياطي باستثناء سندات حكومة الأرجنتين بحوالي 90%، وحدد قانون البنك المركزي المعدل الذي أقر عام 1992 خلال السنوات الثلاث الأولى من العملية القانونية، أن يكون حد المعدل الطبيعي 80%، ولكن البنك المركزي أعلن في حالات الطوارئ لمدة 90 يوم تقليص المعدل إلى 66% بالرغم من أن البنك المركزي لم يستخدم هذا التعديل.

و بعد ثلاث سنوات نص القانون على أن يكون الحد الأدنى للمعدل 66% في جميع الظروف، وبشكل منفصل منع قانون البنك المركزي من زيادة حيازة سندات الحكومة الأرجنتينية بأكثر من 10% فوق المتوسط من العام السابق. كانت نسبة الاحتياطي للبنك المركزي في أغلب الأحيان بعيدة عن 100% وفي إطار نظام قابلية العملة للتحويل كان سعر صرف البيزو غير ثابت.

يحافظ مجلس النقد على سعر صرف ثابت، وبموجبه يحدد سعر الصرف لكن يدع لطلبات السوق أن تحدد كمية القاعدة النقدية التي تزود سعر الصرف.

وعلى النقيض من ذلك بعض المصارف المركزية من ضمنها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، لديه أسعار صرف معومة والتي بموجبها تحدد كمية القاعدة النقدية، لكن تدع لطلبات السوق تحديد سعر الصرف.

في حالات ربط سعر العملة الغير محددة تماماً مثل نظام العملة القابلة للتحويل، فإن البنوك المركزية تضع كل من سعر الصرف وكمية القاعدة النقدية، عملياً تدعى التدخل المعقم.

هناك أوقات عندما يتعارض هدف القاعدة النقدية مع هدف سعر الصرف، والنتيجة ربما تكون أزمة عملة.

يشير تحليل الأداء التاريخي لأنظمة مجلس النقد في العالم بقوة إلى أن انهيار نظام قابلية العملة للتحويل، ليس بسبب ميزات مجلس النقد، إنما بسبب ميزات البنك المركزي التي لم يكن يملكها مجلس النقد.

إن الأرجنتين هي المكان الوحيد في العالم، الذي انتهى فيها مجلس النقد إلى تخفيض قيمة العملة، وهناك حوالي 80 بلد لديها مثل هذا النظام.

حذر المراقبون خلال وجود نظام العملة القابلة للتحويل، كونه يتمتع بميزات البنك المركزي بأنه سيكون مصدراً لشاكل محتملة في المستقبل، واقترحوا تحويل نظام العملة القابلة للتحويل إلى مجلس نقد، أو استبدال البيزو بالدولار (دولرة)، واعتمدوا في تحليلاتهم على أفكار من النظريات الاقتصادية حول مختلف الطرق لعمل الكتلة النقدية، بموجب أنواع مختلفة للأنظمة النقدية.

و بالرغم من أخطاء نظام العملة القابلة للتحويل، إلا أنها أكثر متانة ومرونة من السياسة النقدية للأرجنتين والتي كانت تمتلكها قبل الحرب العالمية الثانية.

كان النظام عبارة عن وسيلة لنقل الصدمة بدلاً من أن يمتصها، عندما كانت الحكومة تثير مخاوف من تغيير النظام وتعود إلى سمة عدم استقرار السياسات المالية، كما كان يحصل في الأرجنتين.

إن المبالغة بقيمة البيزو وتحديداً بعد تخفيض البرازيل لقيمة عملتها في كانون الثاني عام 1999، جعلت الغالبية يشكون من أن قيمة البيزو مبالغ بها.

وكان زوار بيونس آيريس والذين لديهم تفكير اقتصادي خلال زيارتهم في فترة نظام العملة القابلة للتحويل، يستشعرون بأن ارتفاع الأسعار في الأرجنتين دليل أن قيمة البيزو كانت مبالغاً بها.

لقد كانت تكاليف المعيشة في بيونس آيريس أعلى مما هي عليها بالنسبة للسياح، مقارنة بكلفتها على السكان الأصليين لأن كلفة الباص للمواطنين

المحليين حوالي 1.30 دولار، في حين كلفة التكسي للسياح 35 دولار من طريق المطار الذي يبعد 20 كم عن مركز المدينة، ويتناولون الطعام في مطاعم متواضعة في أحياء مجاورة بدلاً من المطاعم المعروفة، ويعيشون في مناطق الضواحي بدلاً من البقاء في فنادق المدينة.

بعض المقارنات لتكاليف المعيشة في المدن الكبيرة حول العالم، تبين أن كلفة المعيشة في بيونس آيرس غير عادية بغلائها، نظراً لمعيار مستوى معيشة الأرجنتين بينما في جوانب أخرى لا تكون كذلك.

على سبيل المثال : كانت سيارات الأجرة في عام 2000 أكثر تكلفة لكل ميل في ريو دي جانيرو (البرازيل) بنسبة 8% ، مما كانت عليه في بيونس آيرس. واقترح مؤشر مجلة الإيكونوميست البيج ماك، الذي يقارن بين أسعار الهامبرغر ماكدونالدز في جميع أنحاء العالم، أن قيمة البيزو كان 2% مقومة بأقل من قيمتها مقابل الدولار في أوائل عام 2001.

خلال فترة كبيرة من تطبيق نظام العملة القابل للتحويل، كان لدى الأرجنتين عجز في الميزان التجاري والحسابات الجارية.

إن الميزان التجاري لبلد ما: هو الواردات مطروحاً منه الصادرات من السلع، أما حسابها الجاري هو صافي التجارة في السلع (الميزان التجاري)، بالإضافة إلى صافي التجارة في الخدمات زائداً صافي التحويلات الجارية، مثل مدفوعات الفائدة إجراؤها أو استلامها.

تابع بعض المراقبين العجز كمؤشر على أن المصدرين الأرجنتينيين كانوا غير قادرين على المنافسة، لأنه تم المبالغة في تقدير قيمة البيزو.

ومع ذلك ارتفعت الصادرات في كل عام من نظام العملة القابلة للتحويل باستثناء عام 1991 عندما لم يكن النظام مؤثراً لمدة سنة كاملة، و عام 1999 عندما كان لتخفيض قيمة العملة البرازيلية تأثير كبير ولكنه مؤقت،

النمو في الصادرات لم يقتصر على السلع بل أيضاً زيادة الصادرات من السلع
المصنعة.

المرجع:

ARGENTINA'S ECONOMIC CRISIS: CAUSES AND CURES

Jim Saxton (R-NJ), Vice Chairman Joint Economic Committee United
States Congress June 2003

Economist to the Vice Chairman: kurt schuler Senior